

معالي وزيرة العدل فوزية هاشم
نشاطات وزارة العدل مقرونة ببرامج التغيير
والإنماء المعمول بها على مستوى الوطن
وننظر إلى كافة نشاطاتنا من زوية مدى
تفاعلها وإرتباطها مع هذه البرامج



أجرت وسائل الإعلام المحلية اللقاء أدناه مع معالي الوزيرة فوزية هاشم، وزيرة العدل تطرقت فيه لأهداف الوزارة وما قامت به من تشكيل وإقامة مؤسسات عدلية، خدمة للمواطن وتسهيلاً له وقد وفرت عليه الوقت والمال والجهد بإقامة المؤسسات في مواقع سكنه فألى مضابط الحوار:

الهدف

تعريف الشعب القوانين الأساسية الجاهزة للتطبيق، وشرح برامج وزارة العدل في جهودها الرامية إلى توسيع مدارك الشعب بالقوانين الأساسية وأهميتها

قبل دخول في حيثيات وتفاصيل الموضوع، هل بالإمكان توصيح خلفية

القضايا التي نحن بصدد مناقشتها؟

كما سبق وتحدثنا عن هذه المواضيع في مناسبات عدة، فإن أهداف ونشاطات وزارة العدل مقرونة دوماً ببرامج التغيير والإينماء المعمول بها على مستوى الوطن، وننظر إلى كافة نشاطاتنا وفعاليتنا من زاوية مدى تفاعلها وإرتباطها مع هذه البرامج، وقد إتسمت برامج وزارة العدل بتقديم خدمات قضائية ميسرة كفوءة وفاعلة، فالقضاء الميسر يعنى خدمات قضائية متاحة على نطاق ومساحة جغرافية بعينها بمعنى اخر، إقامة مؤسسات ميسرة تقدم خدماتها للشعب فى مناطق تواجد او مناطق قريبة منه، وقد ظل جل جهدنا منصبا على إقامة مؤسسات قضائية ميسرة حتى لا يحرم أى مواطن من حقوقه بسبب بعد هذه المؤسسات عنه، او يختار الصمت على المظالم لعدم وجود مؤسسات قضائية يلجأ إليها فى مناطق عيشه. القضاء الميسر يعنى ايضا تقليص تكلفة الخدمات القضائية، وإعفاء المواطن من نفقات مالية إضافية تثقل كاهله، وإقامة مؤسسات قضائية فى مناطق تواجد المواطن يعنى فيما يعنيه بان المواطن سينفق ما يتحمل إنفاقه فقط مقابل الحصول على خدمات قضائية فاعلة، وهذا ما نعنى به بخدمات قانونية ميسرة.

القضاء الميسر، إذا لم يقترن بخدمات فاعلة، فلا معنى له، من هنا، كان لزاماً علينا إدخال سبل عمل جديدة تجنب المواطن إهدار الوقت والممتلكات، وتؤمن له صوت كرامته وإحترام العدالة ونفاذها في وقتها وزمنها المحدد، أما إذا كانت الخدمات التي نقدمها ميسرة وفاعلة فقط وأنها غير كفوءة، فإن ذلك سيخل حتماً ببرامجنا، كما أن مهام ورسالة وزارة العدل لن تحقق أهدافها، إذا ما إفتقرت الوزارة الكفاءة المطلوبة، والكفاءة لا تتأتى إلا بإقامة مؤسسة مقتردة، وإعداد طاقات بشرية مؤهلة، وكما سبق وتحدثنا عن ذلك في مناسبات عدة، فإن جل جهدنا فيما مضى كان منصباً في هذا الإتجاه.

القضاء الميسر والفاعل والكفؤ إذ يتركز بالدرجة الأولى على نقطة جوهرية وأساسية وهي وجود قوانين مؤهلة، وإدراكاً لهذه الحقيقة، قمنا منذ الوهلة الأولى على سن قوانين تعكس إرادة المواطن وتلبي رغباته، وتتفاعل مع واقعنا المعاش، فنحننا

في ذلك ونحن الآن بصدد القيام بشرح وتوضيح هذه القوانين وتعريفها للمؤسسات المختلفة والشعب بشكل عام.

ألا تعتقدون أن تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع قد أخذ وقتاً طويلاً؟

في جدلية البناء والتعمير عملية تجهيز أساس قوي وقاعدة متينة يتطلب دوماً وقتاً وجهداً جباراً، العمارة الشاهقة مثلاً تتطلب بناء أساس عميق ومتين، ولأن بناء هذا الأساس يتم تحت الأرض فإنه غير محسوس وغير مرئي للعيان، والإنسان بطبعه وبفطرته البشرية لا يرى إلا ما يبرز فوق الأرض وما تسقط عليه أعينه، لكن الأساس يبقى هو المهم، حيث أن بنائه بشكل عميق ومتين، يؤدي بالنتيجة إلى بناء راسخ وثابت. فالقول بأن تطبيق القوانين أخذ وقتاً طويلاً مردود عليه، حيث لم نتقاس يوماً عن عملنا، ولم نقف مكتوفي الأيدي أمام المهام الموكلة إلينا لقد ظللنا منهمكين في نشاطات دؤوبة تؤمن التطبيق الفعال والسلس لقوانيننا، ولعملية التطبيق هذه ثلاثة مراحل مهمة، المرحلة الأولى قد تم إنجازها حيث طرحت القوانين على الجهات المعنية في المؤسسات القضائية والأمنية، ثم تم شرحها وتمليتها لكافة أفرع هذه المؤسسات وقواعدها، وبدورها ستقوم هذه المؤسسات بتدارس حيثيات هذه القوانين وتحديد المسؤولية المناطة بها، والصلاحيات المكفولة لها، ثم العمل على تهيئة المناخ والإستعدادات الضرورية لتطبيقها، لأن القوانين دون إجراء الإستعدادات اللازمة سيؤدي إلى الإخلال بعملية ترتيب الأمور وفق أولوياتها.

تأتي بعد ذلك عملية تعريف المواطن بالقوانين وهذه هي المرحلة الثانية والتي نحن بصددها، إذا تعرف الشعب على فحوى هذه القوانين، وإستوعب حقوقه وواجباته كما ينبغي، فإن ذلك سيسهل عملية التطبيق، وكما يقول المثل العربي "فهم السؤال نصف الإجابة" فإن المواطنين متى ما تعرفوا على حقوقهم وواجباتهم عند ذلك فقط تكون كل جهودنا قد أثمرت.

من الضرورة بمكان أن يتعلم المواطن ما يود تعلمه، ومن الواجب أيضاً أن يفهم ما لا يعرفه، حيث أن عدم فهم القوانين يؤدي في الغالب إلى تأخير إصدار الأحكام، ويسهم في تشجيع الناس على إدامة المظالم، لذلك نعمل كل ما بوسعنا على رفع مستوى وعي المواطن ومداركه بالقوانين الموضوعة.

من هنا من هنا أخلص الى القول بانه إذا ما استوعبت المؤسسات المعنية حيثيات هذه القوانين وتفصيلها، وإرتقت بكافة إستعداداتها وتجهيزاتها لتطبيق ذلك، ثم إقتنعنا نحن في وزارة العدل بان فهم الشعب لهذه القوانين قد وصل الى ما نرجوه ونطمح اليه، عندها سنقوم بعملية تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع،فما نبذله الآن من جهود جبارة في سبيل بناء أساس متين كهذا، لا يعد البتة مضيعة للوقت و على الرغم من أننا نتفهم ما يقال بأن عملية التطبيق أخذت وقتا طويلا، وأن جميع هذه الاقوال تنطلق من حسن نية، الا اننا نؤمن بأن تسخير الوقت الكافي والعمل بروية في خلق أساس متين من شأنه ان يؤدي الى نتائج ايجابية ومثمرة.

رفع مستوى فهم الشعب بالقوانين أمر غاية في الأهمية،ولكن هل من الضرورة أن يفهم الشعب كافة التفاصيل المتعلقة بمحتوى وحيثيات القوانين كلها؟ أليس ذلك من مهام أصحاب الاختصاص؟

هذا سؤال وجيه ومهم للغاية،ومن الضروري بمكان شرح ماذا نعني حين نقول رفع مستوى فهم الشعب للقوانين.صحيح أن اي مواطن ربما ليس بحاجة لمعرفة حيثيات ومواد كل القوانين، فهذا هو من مهام أصحاب الاختصاص والمعنيين بالأمر، إلا أنه عندما نتحدث عن أهمية رفع مدارك ووعي المجتمع بالقوانين، فاننا نقصد فهم ومعرفة المبادئ الأساسية لقوانيننا والاسس التي تقوم عليها،وعلى المواطنين كافة ان يدركوا ويستوعبوا القاعدة التي تقوم عليها هذه القوانين ومن ماذا تنطلق؟.فإذا استوعب الشعب روح هذه القوانين وقاعدة إنطلاقها، فان ذلك يجنبه إهدار الوقت والجهد حين يتم تطبيقها والعمل بها.

برنامج رفع مستوى وعي المواطن بالقوانين، لايعنى بالضرورة شرح المبادئ الأولية له كأن يتم شرح ماتقصده كل مادة او ما ينتفع به المواطن من هذه المواد،البرنامج مرتبط بالدرجة الاولى بعملية تعزيز وتقوية سلطة المجتمعات المحلية،وهو عمل كبير وضخم للغاية،لأنه لا يقتصر على تعريف المواطن بحقوقه وواجباته فقط، بل يجعل منه مواطنا شريكا ورافدا لعملية صياغة وتطوير المؤسسات القائمة لخدمته،بمعنى آخر، إن البرنامج يهدف الى الإرتقاء بوعي المواطن وإفهامه بان معرفة القوانين لا يتوجب ان تترك لأصحاب الاختصاص فقط، بل على المواطن

أيضا فهم هذه القوانين فهما صحيحا والتفاعل مع أصحاب الاختصاص والمؤسسات القضائية القائمة على خدمته.

إن تأكيد سيادة القانون، لا يعني البتة صياغة قوانين منمقة وجيدة على الورق فقط، أو ترك الأمر برمته لأصحاب الإختصاص أو الجهات المعنية بالأمر، أو أيضا إقامة مؤسسات قضائية هنا أو هناك، سيادة القانون، تعني في المقام الأول صون حقوق الناس وهم أصحاب هذه القوانين وهم المواطنون جميعا أينما وجدوا المسألة برمتها مرتبطة مع مفهوم الملكية القانون الذي لا يعبر عن إرادة أصحابه، أو الذي لا يفقه المواطن خلفيته كما ينبغي، أو يفترق الارتباط العضوي والوثيق بهوية المواطن، فانه قانون لا يلبي رغبات ومتطلبات المواطن، اما القانون الذي نعمل جاهدين على تطبيقه هو قانون يعبر عن ذاتنا، ويخلق الوفاق والوئام بين مواطنينا جميعا، ويهيء الارضية لمزيد من التطور والنماء، لذلك فان شعارنا هو القانون في سبيل خلق الوئام والنماء.

ماذا يعني بالضبط القانون في سبيل خلق الوئام والنماء؟

لا أعتقد ان مفهوم النماء بحاجة الى الكثير من الشرح والتفصيل، مع ذلك أقول وباختصار شديد، ان قوانيننا مبنية على إقتناعنا بأنها قادرة على الارتقاء بمجتمعنا والنهوض به لجعله مجتمعا مستنيرا ومتطورا وقادرا على مواكبة العصر. أما ما يتعلق بالوئام، فانه لا يتأتى من فراغ أو لمجرد الرغبة فيه، بل هو نتاج إزالة التناقضات والخلافات بين المواطنين، وخلق مناخ صحي يعزز أو اصر المحبة والوحدة والتعاقد بينهم. المواطنون كما في أي بلد آخر وبغض النظر عن تعدادهم ونمط عيشهم، فهم بشر تختلف وتتناقض رغباتهم وطموحاتهم ومصالحهم، هناك إختلافات طبقية وجهوية، وإختلافات في نمط الحياة، ثقافية كانت أو إجتماعية وغيرها، فاذا كانت طموحاتنا ورغباتنا تهدف الى خلق مجتمع متجانس وموحد، فان ذلك يتطلب تضييق هوة الخلافات والتناقضات بين الناس، وهذا يحتاج الى قانون ينظم حياة البشر ويردم هوة الخلافات ويخلق مناخا يساعد التقارب والتوافق والوحدة بين المجتمع، فالقانون الذي نحن بصدده إذا، هو قانون يلبي متطلبات الفقير والغني، وابن المدينة والقرية، والرجل والمرأة، والراعي والفلاح والتاجر، والمتقف والأمي، إنه قانون للجميع، ويؤكد بشكل جلي ان المواطنين جميعا هم سواسية امام القانون، هذه

رسالة مقدسة، لا يجب الاكتفاء بكتابتها على الورق فقط، بل يجب العمل على تطبيقها والاستفادة منها. لذلك كله نعمل بكل ما أوتينا من طاقة لرفع مستوى وعي فهم المواطن لحيثيات هذه القوانين، وما ترمي اليه من خلق وئام في المجتمع بأسره.

كيف ستتم عملية التوعية هذه؟ وكم من الوقت ستستغرق؟

التوعية مستمرة منذ فترة غير قصيرة، وكما سبق وأن ذكرت أنفاً، فإن حزمة القوانين قد طرحت على جهة الإختصاص والمؤسسات المعنية بالأمر، وقد تم عقد العديد من السمنارات والاجتماعات في الأقاليم المختلفة، والآن نحن بصدد طرح هذه القوانين على الشعب، وذلك في مسعى منا إلى تعريفه بهذه القوانين ورفع مداركه وذلك من خلال تنظيم حلقات تربية وتوعية في كافة الأقاليم، وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وفي هذا الصدد إتفقنا مع وزارة الإعلام لنشر البرامج المعدة للشعب، وعلى ضوء هذا الإتفاق، فإن حلقات البرامج ستبدأ في الأول من شهر نوفمبر، وتستمر لعام كامل، سيتم خلالها نشر هذه البرامج في الصحف باللغات العربية والتجريدية والتجري، وسيتم بث ذات البرامج في الإذاعة بكل اللغات يوماً واحداً في كل إسبوع، أما التلفزيون فسوف يجري مقابلات مع أصحاب الإختصاص لشرح وبلورة القضايا التي تتطلب التوضيحات والإجابات على اسئلة المواطنين، وبهذه المناسبة، نهيب بكل القراء والمستمعين إلى متابعة البرامج المطروحة، والإدلاء بأراء وأفكار بناءة تخدم المجتمع في المقام الأول.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نشكر القائمين بوزارة الإعلام، لما أبدوه من تعاون وما قاموا ويقومون به من دور في إنجاح هذا البرنامج .